

استراتيجية الأمن القومي العراقي ومركزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي – النفط)

م.د. إسرائء كاظم جاسم الحسيني

قسم الجغرافية / كلية التربية/جامعة واسط

المقدمة :

ان لكل دولة استراتيجية شاملة تستند الى ركائز معينة تحدد فيها الأسس التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية والأهداف المرسومة ضمن إطارها المكاني والزمني وانعكاس ذلك على نطاقها الداخلي والخارجي. لقد نص الدستور العراقي في المادة (١١٠) لعام ٢٠٠٥، على أن سياسة الأمن القومي هي من واجبات الحكومة الاتحادية الحصرية، لذلك فهي تعتبر مطلباً دستورياً تقدمه الحكومة لتبين رويتها للمصالح الوطنية وللتحديات والوسائل المتوفرة لمواجهةها وفق لبعض مركزات بيئة العراق الطبيعية المتمثلة بالموقع الجغرافي والموارد النفطي والزراعي التي تحتويها من اجل تحقيق الأمن القومي للشعب العراقي . ان وضع الإستراتيجية لأي دولة يطلب توافر مركزات تقوم عليها فضلاً عن معرفة العالم الخارجي بها ليجعله اكثر اطمئناناً لنوايا العراق في اقامة علاقات ودية وايجابية مع جيرانه والدول الاخرى. ولكي يحقق العراق استراتيجيته في ظل الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية وليستطيع ان يتقدم لادب من ان يرسم له مخططاً او استراتيجية تحافظ على كيانه ومستقبله أخذاً بنظر الاعتبار البيئة الطبيعية التي تركز عليها الدولة ، وذلك لان العراق أكثر من غيره من الدول بحاجة الى معالم واضحة تحدد الخطوط العامة لاستراتيجية قومية تسهم في تحقق الامن القومي في ظل المتغيرات الخطيرة المحيطة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث وفقاً للمركزات الطبيعية احد أهم المحاور الأساسية في بناء استراتيجية الامن القومي للعراق، فتتمثل مشكلة البحث بمحدودية إستراتيجية الامن القومي في العراق مقابل الاعتماد على مركزات بيئته الطبيعية. ويمكن طرح مشكلة البحث على شكل تساؤلات وهي كالاتي: ما استراتيجية الامن القومي العراقي؟ وما هو دورها اتجاه مايملكه العراق لأهم مركزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي – والنفط)؟ وهل يمكن الاستفادة من هذه المركزات اتجاه تحقيق امن قومي عراقي؟ وماهي المقومات والمحددات التي تنعكس على تطبيقها لتحقيق أهدافها المنشودة؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية التي مفادها: ان العراق بموقعه الجغرافي ومورده النفطي يمتلك استراتيجية أمنه القومي لكل مورد من موارده الطبيعية ، الا انها لم تحقق اهميتها السياسية والاقتصادية اتجاه سكان الدولة ، كما ان ترددي ووضعه الأمني، الناجم عن عدم الاستقرار السياسي وتعدد الحكومات واختلاف مصالحها وتعدد برامجها السياسية وسيادتها الوطنية وعدم التزامها بالإرادة الشعبية. الحكومة السياسية غير قادر على وضع برامج امن قومي عراقي وفقاً لماتملكه من اهم مركزات بيئتها الطبيعية (الموقع الجغرافي – النفط).

أهداف وأهمية البحث

ان هذه الدراسة تسعى الى معرفة أهداف وأهمية البحث على النحو التالي :

- بيان إستراتيجية الأمن القومي بشكل عام .
- توضيح العلاقة القائمة بين الأمن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي _ النفط).
- إن الأمن للشعب العراقي ضروري ولا بد تحقيقه في الوقت الذي فقد هذا الأمن العراقي مقوماته بالقدرة العراقية الذاتية، لاسيما امتلاكه لبيئة جغرافية غنية قادرة على تحقيق أهداف الدولة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي باستخدام الاسلوب والطريقة التي يمكن الاستفادة من المرتكزات الطبيعية للبيئة العراقية لتخدم الهدف الأعلى للمجتمع العراقي .
- الوقوف على أهم العوامل التي أدت الى ضياع استراتيجية الامن القومي العراقي بعيدا عن حيز التطبيق ، وعدم قدره على السيطرة عليها ليطلبها اقل الأعداء قدرة وإمكانية.

حدود البحث

تمتلك الدراسة إطار مكاني وزماني محدد شمل على دولة العراق بحدوده السياسية، ممتدة منذ بداية الاحتلال وتغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣ .

منهج البحث وهيكلته:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي فضلا عن المنهج التحليلي للوصول الى غاية البحث وتحليل البيانات والمعطيات ولبيان مدى الوزن النسبي لكل موضوع من مواضيع الدراسة ، والمنهج التاريخي لتحسس ثقل الأحداث وانعكاسه على الواقع العراقي، وللوفاء بمتطلبات البحث فاننا سنتناوله من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بالبحث
- المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية للأمن القومي العراقي
- المبحث الثالث: المرتكزات البيئية الطبيعية (الموقع الجغرافي - النفط)

المبحث الاول: المفاهيم المتعلقة بالبحث

لغرض تقديم مقترحات منهجية صحيحة وفهم مشترك وتأسيس قاعدة مفاهيمية نعتمدها في مباحث الدراسة سنقوم باستعراض المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع:

١- مفهوم الإستراتيجية: ارتبط ظهور كلمة الإستراتيجية بالمفهوم العسكري، وفي هذا المجال عرفها (Gervais) على أنها: "فن قيادة الجيش للوصول إلى الانتصار وكذلك التفكير في السبل و الوسائل الضرورية لذلك"^١، الا ان هذا يعني ان النظرة الثاقبة بعيدة المدى وشاملة. كما عرفها (Chandler) على انها: "تحديد أهداف طويلة الأجل وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف"^٢. وقد عرفت أيضا على انها: "اراء ونشاطات تقوم باختيار الطرق المناسبة لاستثمار الموارد الطبيعية وصولاً الى تحقيق الأهداف"^٣. حيث

يرى (Porter) أن الإستراتيجية: "تركيبية من الأهداف التي تعمل المؤسسة على الوصول إليها، وكذلك الوسائل التي توصلها إلى تحقيق هذه الأهداف". وبناءً عليه، فالإستراتيجية هي تلك القرارات والأهداف التي التي تضعها الدولة للمستقبل، ومن ثم تقوم بتحقيقها وفق الطرق والأساليب والإمكانات المتاحة للدولة.

٢- مفهوم الامن: يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، وبعد الحرب الباردة أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية والفقر، ومنذ عام ١٩٧٤ أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي لينشر مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وعرف الأمن بأنه الشعور بالأمان والطمأنينة، وجاء في القران الكريم بصيغة "...وأطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"^٦. وهنا يمكن لنا أن نعطي تعريفاً شاملاً للأمن في مفهوم الإسلام فنقول بأنه يعني: السلامة الجسدية والمعنوية، والطمأنينة الداخلية والخارجية، وكفالة الحياة السعيدة للفرد والمجتمع والدولة. وعرف الأمن بأنه "قدرة الأمة وإطارها النظامي - الدولة - في مواجهة التهديدات كافة وبما يؤدي الى محافظتها على كيانها وهويتها وإقليمها ومواردها"^٧. وطبقاً لهذا فان مفهوم الأمن لايعني وجود خطر عسكري مقرونة بالقدرة العسكرية للدولة، بل تشمل القدرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فان مفهوم الأمن يرتبط بمفهوم استراتيجي يعالج ضعف الدولة الوطني الداخلي كما يمتد في مجالته للضعف الإقليمي الذي يحيط به، لذا لا بد من تنمية مصادر الأمن الداخلية منها والخارجية ليتمكن من تحصين الدولة وصد التهديدات الخارجية وبذلك يحقق أقصى درجة من الأمن الحقيقي للدولة حاضراً ومستقبلاً.

٣- مفهوم الأمن القومي العراقي: يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة الظهور في عالم السياسة على الرغم من اتفاق اغلب الباحثين والاستراتيجيين على الأهمية القصوى للأمن في الحياة المعاصرة. إذ بدأ مصطلح الأمن القومي بالتداول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقد عرفه كثيرون بما يتلائم مع الفكر السياسي والعسكري ومدى ثقافة المجتمعات بالرغم من الأهمية القصوى لهذا الجانب الحيوي الذي يعتبر العصب الرئيسي لمواجهة التهديدات على الصعيدين الداخلي والخارجي^٨. وقد عرف "بانه قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف"^٩، وقال آخرون: "انه تأمين كيان الدولة والتجمع ضد الإخطار التي تشهدها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق اهدافها والغاية التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"^{١٠}. وبناءً عليه، فمفهوم الأمن القومي العراقي في ضوء المتغيرات السياسية والديمقراطية والتغير الديمغرافي السياسي لحالة الحكم وانتقاله من دولة ذات حكم شمولي إلى نظام ديمقراطي تعددي (دولة المؤسسات) . هو أي سلوك وتصرف تسعى الدولة عن طريقه إلى المحافظة على كيانها ووجودها المادي والمعنوي عن طريق حماية الدولة داخليا وخارجيا وتأمين الجهاز الدفاعي الأمني لها وحماية مواردها الطبيعية والبشرية وبناء علاقات إقليمية ودولية تصب في خدمة الدولة لتحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية للأمن القومي العراقي

تعد إستراتيجية الأمن القومي العراقي منهج متكامل متعدد الأبعاد والجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية يهدف إلى قراءة الواقع العراقي وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة، فالاستراتيجية "منهج لتحقيق الإخوة والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد، هذا فضلاً من أنها تحد من التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية المحيطة بالعراق"^{١١}. وطالما ان مقومات الدولة هي الإقليم والشعب والسيادة أو كما يحددها بعض الباحثين بالنظام والشعب والسيادة، فالأمن القومي حسب هذه المقومات يرتبط بالدولة القومية المنفردة بنظام سياسي وقيادة حكيمة متكاملة، وليس المعنى الأثني أي اللغة والدين والعرق، فالأمن القومي العراقي هو امن سيادة العراق داخليا وخارجيا^{١٢}.

يمتلك الأمن القومي العراقي مقومات بناء مرتكزات الإستراتيجية الطبيعية الذاتية التي تعد الجوهر الأصيل لهذا الأمن، فهناك البعد الجغرافي الطبيعي المتمثل بالإمكانات الطبيعية وانعكاسها على القدرة الاقتصادية^{١٣}. وعليه أصبح الأمن القومي العراقي يرتبط بالتنمية من ناحية وبالإستراتيجية من ناحية أخرى وبمعنى اخر قدرته على الدفاع عن سيادته مبنية وفق اسس ذاتية وموضوعية فاعلة.

إن ترسيم الإستراتيجية لخدمة أهداف الدولة (العراق)، وحسبما تضعها الحكومة السياسية لابد ان تكون واعية لأهداف دولتها ومصالحها لأنها الأداة التي تحرس المبادئ والمصالح، وكونها تستلم زمام القيادة بوصفها الرمز المعبر عن المصالح الوطنية مع الاعتماد على حسابات وتوازنات بين المتطلبات المختلفة وتنفيذها عبر الاعتماد على مرتكزات الدولة المتاحة من خلال الأهداف المراد تحقيقها ووسائلها المتبعة التي تركز عليها^{١٤}.

ان لإستراتيجية الأمن القومي العراقي بعد ٢٠٠٣ ميزة مهمة ومدلولات كبيرة، فالعراق هو الهدف والغاية الأساسية من هذه الإستراتيجية وليست المصالح الفئوية أو المذهبية أو الطائفية أو القومية أو العرقية أو حتى الشخصية^{١٥}. وفي عام ٢٠٠٤، تشكلت ماسمي في حينه "الهيئة الوزارية للأمن القومي لتتولى تنسيق سياسة عمل الامن القومي العراقي بين الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة العراقية مع تولى مسؤولية توفير الأمن على المستوى الوطني العراقي، وتراس الهيئة في بداية تشكيلها رئيس سلطة التحالف (بول بريمر)، ثم انتقلت رئاستها بعد ذلك الى رئيس الوزراء"، وان اهم غايات هذه الهيئة والدوافع الأساسية التي استوجب إيجادها، هو تقيم الأمن والمصالح الأمنية التي تخص العراقيين وأعادة الاستقرار السياسي للدولة وشعبها ليتمكن الشعب العراقي من رسم خريطة طريق تحدد مسارهم نحو المستقبل^{١٦}. وفي عام ٢٠٠٧ وضعت الحكومة العراقية ما أسمتها إستراتيجية الأمن القومي العراقي للأعوام (٢٠٠٧-٢٠١٠) كي تمثل سياستها في مواجهة المخاطر وتضمنت أربع مداخل منها الرؤيا الوطنية والبيئة الإستراتيجية للعراق، والثاني يشمل المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما تضمن الثالث عشر فقرات منها (العنف والتمرد والتخريب والفساد والمجاميع المسلحة والمليشيات...)، أما الرابع فقد تناول الوسائل الإستراتيجية منها (المصالحة والوطنية والمراجع الدستورية وسيادة القانون....)، فضلاً عن ابواب أخرى فرعية^{١٧}.

فالإستراتيجية هي خطوة اولية في رسم طريق معالم الأمن القومي العراقي، الا انها واجهت نقد وتحليل بدون تصويب الأخطاء والتعديل . وفي اطار ذلك أخذت الإستراتيجية بنظر الاعتبار البيئة المحيطة وما يستجد منها من ظروف وهي^٨ :

١- البيئة الخارجية وتضم: (قوات الاحتلال – التغلغل الإسرائيلي في العراق- الدور الإيراني – دور المخابرات الأجنبية – عصابات الجريمة المنظمة- القانون الدولي والضغط الأمريكية على الأمم المتحدة – أعمار العراق بعد الحرب – دور الدول العربية في العراق- الثروات الطبيعية الإستراتيجية وكيفية تداولها والحفاظ عليها – الموقف الدولي وعودة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة).

٢- البيئة الداخلية وتضم: (فصائل المقاومة- القوى والأحزاب السياسية والجماهيرية والعشائرية الوطنية العراقية – الشخصيات الوطنية والنخب العلمية الناهضة للاحتلال والعملية السياسية- أعاده النظر بأساليب وطرق وعقيدة الجيش الحالي- المعتقلين وخطة إطلاق سراحهم وحقوقهم المادية والمعنوية- حقوق المرأة والأرامل)

إن أهمية الأمن القومي العراقي لم تتبلور حتى الوقت الحاضر على رغم من ظهور العديد من المحاولات العلمية الجادة التي استهدفت توضيح رؤية هذه الدولة لهذا الموضوع، كونه مهمة وطنية ذات أسبقية عالية نأمل بمن يرتقي سلم السلطة في الدولة ايلائها الأهمية التي تستحق لبلورة نظرية أمن وطني أو قومي تستهدف حماية المصالح الوطنية العليا للدولة. وعلى أساس ذلك لابد من توفير مبدئين أساسيين لأهمية الأمن القومي العراقي هما^٩ :

أ- مبدأ ثابت تفرضه الظروف الجيوبولوتيكية العراق ويرتبط بسلامة أرضه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه.

ب- مبدأ متحرك او متغير يرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي ونوعية القيادة فيه وما تتضمنه القيادة من أهداف لتحقيقها.

المبحث الثالث: المرتكزات البيئية الطبيعية (الموقع الجغرافي – النفط)

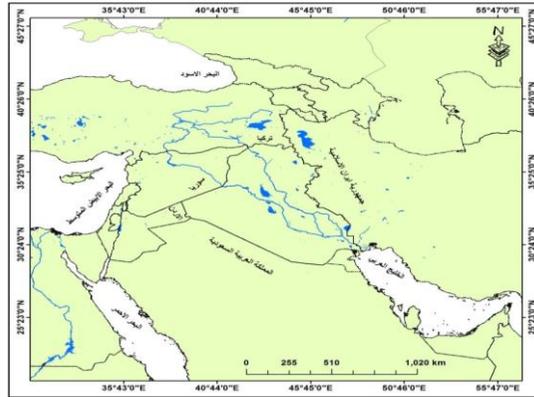
ارتبطت إستراتيجية الأمن القومي العراقي بالمرتكزات البيئية الطبيعية للدولة باعتبارها قوة ملازمة لتحقيق أمنها، إذ تشتمل هذه الإستراتيجية على مجموعة من العوامل الموجودة في الدولة الواحدة واستناده إلى ماتم تحديده من قبل العالم الجغرافي سبيكمان التي يصب في قوة الدولة وهي مجموعة عوامل او عناصر قوتها والمرتكزات الطبيعية ما هي الاجزاء من قوة للدولة^{١٠}. وتشمل :

١- **الموقع الجغرافي للعراق:** تاريخ الأحداث في الدولة من حيث قوة او ضعف تأثيره على مرتكزات بيئته الطبيعية، فإستراتيجية الموقع الجغرافي للعراق تمنح وتتيح دوافع التقدم الإنساني، واحتياجاتهم السياسية والاقتصادية وإقرار الاستراتيجيات الداخلية والخارجية^{١١}. لقد كانت ولا تزال الشخصية الموقعة للعراق تميزها عن أي بقعة من الوطن العربي والعالم، وهنا يصبح الموقع أساساً قوياً لبناء هياكل اقتصادية أي يحقق

العراق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي لو تم الاستثمار على الوجه الأحسن للموارد المتاحة في وعلى الأرض العراقية وفق مما يمكن رسمه من إستراتيجية اقتصادية تنموية كاملة تنعكس على قوة الدولة.

فلكياً: "يقع العراق في موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية عبر العصور فهو يحتل موقعاً جغرافياً مركزياً من جنوب غرب آسيا، إذ يمتد بين دائرتي عرض (٢٩.٥° و ٣٧.٢٢°) درجة شمالاً أي انه يحتضن (٨) دوائر عرض وتساوي (٩٢٥) كم تقريباً، أما امتداد العراق بالنسبة لخطوط الطول فيقع بين خطي طول (٤٨° ٤٨' - ٤٨° ٤٨') درجة شرقاً أي أنه يحتضن (١٠) خطوط طول وهو ما يعادل (٩٥٠) كم تقريباً^{٢٢}، خريطة (١) "وبهذا يكون امتداده من الشرق الى الغرب يساوي امتداده من الشمال الى الجنوب، وبما أن شكل العراق غير منتظم فهذه الأرقام تمثل أقصى الامتدادات^{٢٣}. وقد أثرت هذه الامتدادات بعدة مؤثرات بحرية عدا الخليج العربي لصغر سعة هذا المسطح المائي من جهة ، ولثبات اتجاه الرياح الغربية من الشمال إلى الجنوب من جهة أخرى^{٢٤}. وعليه أصبح المناخ قارياً تظهر فيه صفات مناخية متباينة نسبياً بين اتجاهاته. وقد لعبت التضاريس دوراً مكماً لدور الموقع الفلكي فانعكس ذلك على المناطق الشمالية والشمالية الشرقية بحيث لا تشكو من الجفاف وارتفاع الحرارة إلا أن ظاهرة المناخ البارد التي تتميز بها المناطق الجبلية قد اختفت إلا في جهات محدودة تتمثل في المناطق الجبلية المرتفعة مع هذا فقد أفضى التباين المناخي الواضح الذي كان من المفروض أن يؤثر في تنوع الإنتاج الزراعي والى مواعيد الحصاد فقط إذ تتأخر قليلاً عما هو عليه في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، ومع ذلك فقد استطاع المزارع أن يتلمس تأثير المناخ الزراعي متأثراً بالموقع الفلكي للعراق في وضعه لخطة الإنتاج الزراعي بشكل عام ولعموم القطر^{٢٥}.

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

-Consice Atlas of the World. London: Collins Publisher,2010,pp.149.

نظم المعلومات الجغرافية: يختلف صفات الموقع الفلكي عن صفات الموقع الجغرافي مما جعل شخصية الأقاليم التي يتمتع بها العراق متنوعة ساعد هذا التنوع على نشاط السكان سواء كان اقتصادياً او سياسياً وحتى اجتماعياً وهذا التنوع البيئي سيمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء أمنها الغذائي وهو جزء من إستراتيجية الدولة ، كما حتم على موقع العراق الاستراتيجي من بناء شخصية الدولة التي تتمكن

من إعطاء بعد تاريخيا لها عبر الزمن ، كما تمكن من تجديد حاضره ومستقبل سكانه ليرسم إستراتيجية أمنه القومي الذي يؤثر في العالم كله.

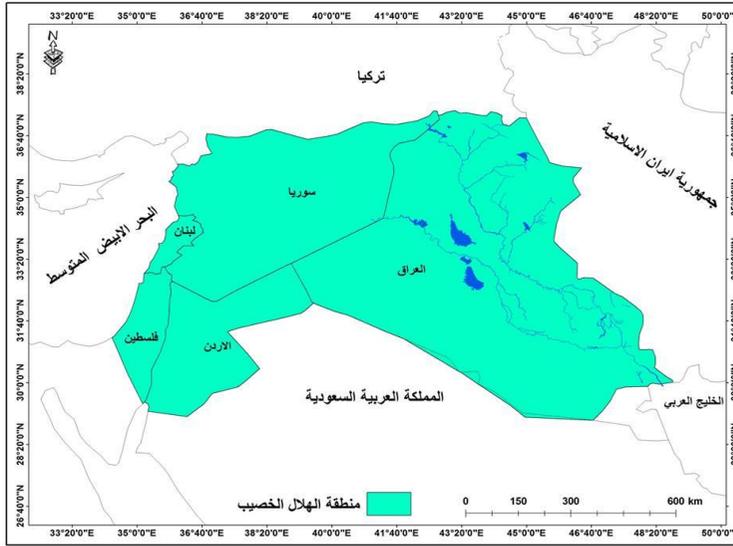
بحرياً: "يمتلك العراق إطلالة بحرية على الخليج العربي يبلغ طولها (٥٦, ٥٥ كم) من رأس البيشة إلى أم قصر فهذا الموقع شكل مكامن للصراع لارتباطها بالموقع الجغرافي كون الخليج العربي حلقة وصل بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط وأوروبا، فضلا عن قرب موقعه من الساحة المائية الكبيرة "المحيط الهندي" التي تواجه آسيا وتشرف على جنوب الجزيرة العربية"^{٢٦}، الأمر الذي جعله ذات بعد جيوبولتيكي يمكن استغلاله لرفع المنظومة العراقية وزيادة وزنه في المعترك الإقليمي والدولي. كما يعد وجود البترول فيه وعلى جانبيه بغزارة وتواجد احتياطي كبير في المنطقة وارتباط البترول اليوم بالطاقة ودخوله كمادة أساسية في صنع الكثير من السلع والبضائع من العوامل التي ساهمت في اكتسابه أهميه باعتباره موقعاً استراتيجياً وهدفاً عسكرياً^{٢٧}. وعليه فموقع العراق مكنه من التبادل التجاري عبر هذا المنفذ ليكتسب أهمية سوقية عبر دول ماوراء البحار رغم ضيق إشرافه على الخليج العربي العراق على هذا المنفذ فقد استفاد العراق من هذا المنفذ في توسيع تبادله التجاري، وعلى الرغم من ضيق الإطلالة العراقية على الخليج العربي إلا أنه اكتسب أهمية سوقية.

إن لموقعه شبه القاري والبعيد عن خطوط الملاحة العالمية الأثر الكبير في استقطاب فعاليات الدولة اقتصاديا ، كما استقطبت الوجه البرية فعاليات دول الجوار اقتصاديا سياسياً، مما جعل من العراق دولة قادرة على توجه السكان والدولة في اغلب فعاليتها الاقتصادية وجهة قادرة على المناورة والتخلص من ضغط النظام الدولي .

بريا: الخريطة (٢) توضح بان العراق يشغل جزءاً من منطقة الهلال الخصيب، الذي يمثل جهته الشرقية ، إما الجهة الشمالية تجده يحيط بشبه الجزيرة العربية ومن الشرق تحده إيران، يبلغ حدود العراق الكلية (٣٤٦٢) كم منها (٣٧٧) كم من جهة الشمال مع تركيا، (١٣٠٠) كم مع إيران التي تحده من جهة الشرق، (١٩٥) كم مع الكويت من جهة الجنوب، (٨١٢) كم من السعودية التي تحده من الجنوب الغربي، (٦٠٠) و(١٧٨) كم من جهة الغرب لكل من سوريا والأردن على الترتيب^{٢٨}.

يحتل الموقع الاستراتيجي للعراق مكانه تاريخية معاصره لكونه المعبر الذي يمكن لروسيا من الاتصال بالخليج العربي والمحيط الهندي، أي بعبارة أخرى يربط روسيا بالبحار المفتوحة ، كما يتيح موقعه الاتصال بقارة آسيا واروبا جويا ، كما يعد معبرا بريا يربط جنوب شرق وريا بالخليج العربي جنوبا وصولاً للإيران وباكستان والهند شرقاً فضلا عن امتداده من من الخليج العربي جنوبا وحتى تركيا شمالاً، يعتبر موقع العراق ملتقى العوالم الإسلامية "العربية والفارسية والتركية" ، ويقول ولیم هاملتون^{٢٩}: "إن الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي ينظرون إلى العراق بأنه قلب المنطقة العربية الآسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الإستراتيجية، والإطلال على الخليج العربي والتحكم في الهلال الخصيب".

خريطة (٢) موقع العراق من منطقة الهلال الخصيب



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

-Consice Atlas of the World. London: Collins Publisher,2010,pp.149.

- **نظم المعلومات الجغرافية:** إن موقع العراق المهم أصبح محط أنظار الدول العالمية المسلحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ وضعت العراق في مقدمة أهدافها الرئيسية في تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط ، فالسيطرة على العراق سوف يؤدي الى قطع الاتصال بالشرق العربي ، والتحكم في كل من سوريا والاردن ، السيطرة والتحكم بالدول الإسلامية كإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان ، سيطرة نفوذها المتواجد بالساحة العربية وبعض الدول الإقليمية المحيطة بالعراق ، كما يعد أهم منفذ استراتيجي يمكن من خلاله مواجه إسرائيل والضرب بالعمق مصالح أمريكا وحلفائها المساندة لها وقت الحرب ، كما ان السيطرة عليه بمثابة حماية وعزل إسرائيل في وقت السلم ، ويرتب على ذلك خلط الأوراق في المنطقة العربية ومنع العرب من مواجهة إسرائيل ، فضلا عن تحقيق هدفهم الاسمي في تغيير جغرافية المنطقة والتحكم بها سياسيا واقتصاديا منطلقة من موقع العراق الذي يشهد اليوم صراع مازرعهته أمريكا من تنظيم ارهابي لداعش أو مايسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

أن "موقع العراق الاستراتيجي الذي ينبثق من ارتباطه بالمسطحات المائية والكتل الارضية وعلاقته بالسياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق النشاط البري والبحري ازاء سكانها وتنعكس ذلك على مصلحة الدولة في بناء قوتها وشخصيتها"^{٣٠}. فتاريخ العراق يشهد ان موقعه الجغرافي كان له الدور الواضح في سياسة الدولة الداخلية والخارجية^{٣١}. وبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار عند وضع إستراتيجية الامن القومي العراقي .

٢- **المورد الطبيعي النفط:** يعد النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في وقت السلم والحرب على السواء، وكان للعراق حصة كبيرة من هذه الثروة الطبيعية إذ يمتلك سلاحاً استراتيجياً خطيراً في الشعوب وهو النفط، فأرض العراق تقع على بحيرة من النفط، ويمثل ثاني اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم فهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد العربية السعودية، ويشهد مستقل العراق بارتفاع الاحتياطي النفطي له بعد أعمال عملية

البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تُلَقَّ مسحاً جيولوجياً كاملاً، بلغ حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام أكثر من (١١٠) مليار برميل وهو ما يعادل (١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣ في حين تشير تقديرات ربما يصل إلى ما يقارب (٣٠٠-٣١٠) مليار برميل عام ٢٠٢٠ لوجود حقول جديدة لم يتم التنقيب والبحث عنها، تتراوح بين (١٥٠٠-١٧٠٠) بئر من المتوقع أن تصل إلى ما لا يقل عن (١٠٠) ألف بئر^{٣٢}. ومن الجدول (١) والخريطة (٣) والشكل (١) يتبين إن محافظة البصرة احتلت المرتبة الأولى في عدد حقول النفط المعروفة البالغة (١٥) حقلاً واحتياطي النفط البالغة نسبته ٥٩,١% ومن ثم محافظة ميسان والموصل بالمرتبة الثانية والثالثة بعدد الحقول البالغة (١١ و ١٠) وبنسبة احتياطي ٧,٦% و ٣,٢% على الترتيب. فيما تبين الخريطة (٢) بان هناك محافظات لم يوجد فيها أي حقل نفطي كـ (الأنبار- بابل- القادسية- السليمانية- دهوك).

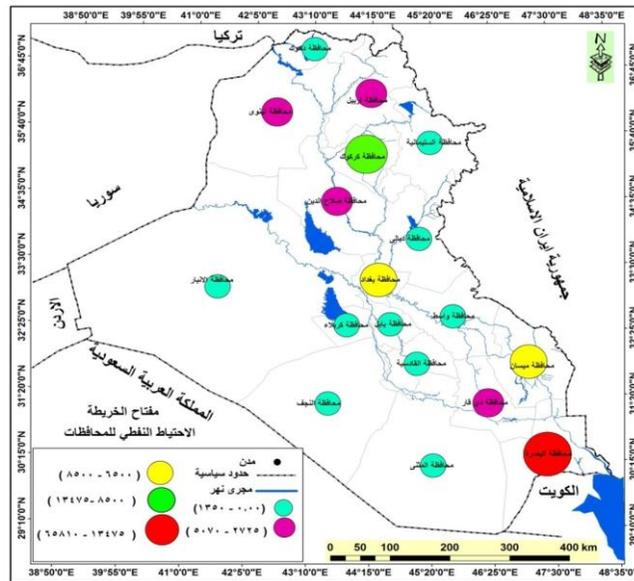
جدول (١) عدد حقول النفط والاحتياطي النفطي حسب محافظات العراق لعام ٢٠١٢

المحافظة	عدد الحقول النفطية المعروفة	الاحتياطي النفطي الكلي (مليون برميل)	النسبة المئوية
نينوى	١٠	٣٥١٠	٢,٣
كركوك	٦	١٣٤٧٥	١٢,١
صلاح الدين	٥	٢٧٢٥	٥,٢
ديالى	٨	٦٥٠	٠,٦
الأنبار	-	-	-
بغداد	١	٦٥٠٠	٥,٨
بابل	-	-	-
كربلاء	٢	٣٤٠	٠,٣
النجف	١	٢٠٠	٠,٢
واسط	٣	١٣٥٠	١,٢
القادسية	-	-	-
المتن	١	٢٠	٠,٠١
ذي قار	٣	٥٠٧٠	٤,٥
ميسان	١١	٨٥٠٠	٧,٦
البصرة	١٥	٦٥٨١٠	٥٩,١
السليمانية	-	-	-
اربيل	٥	٣١٦٠	٢,٩
دهوك	-	-	-
المجموع	٧١	١١١٣١٠	١٠٠

المصدر : سلام إبراهيم كبة، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الانترنت.

<http://www.afra.org/salam%20kuba/salamkuba.htm>

خريطة (٣) الاحتياطي النفطي لمحافظة العراق لعام ٢٠١٢

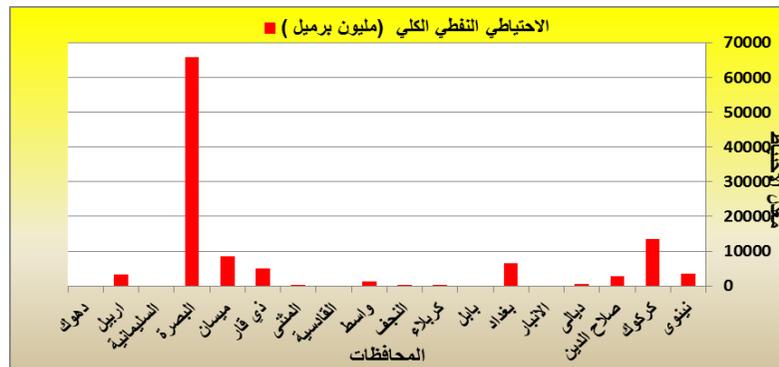


المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

-Conscie Atlas of the World. London: Collins Publisher,2010,pp.149.

نظم المعلومات الجغرافية.

شكل (١) نسبة الاحتياطي النفطي حسب محافظات العراق لعام ٢٠١٢



المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول (١).

وقد بلغ أنتاج النفط للعام ٢٠١٢ (١٥٠٠) مليون برميل تم تصدير إي مايقارب (١٠٠٠) مليون برميل، ومن الملاحظ من الجدول (٢) والشكل (٢)، ان أنتاج النفط بدأ يرتفع للأعوام التالية ليقترن معه ارتفاع كمية النفط المصدر ليصل الي (٢) مليون برميل عام ٢٠٠٩ ثم ارتفع الي (٢٨٧٠) مليون برميل لعام ٢٠١٢ ليرتفع معه كميته التصديرية الي الخارج التي بلغت (٢٦٠٠) مليون برميل، لتحقيق العوائد والإيرادات من النفط، وعلى الرغم من هذه الزيادات في الإنتاج والتصدير منذ تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، إلا أنها لم تصل الي مستوى الإنتاج في عقد الثمانينات، اذ كان العراق ينتج في تلك المدة بحدود (٣,٥) مليون برميل يومياً ويعزى ذلك الي عدم وجود إستراتيجية محكمة يتم تنفيذها لتحقيق أهدافها تجاه الشعب وبناء امنها القومي، فضلاً عن ظروف عدم الاستقرار الأمني السياسي وعدم وضوح ما نص عليه

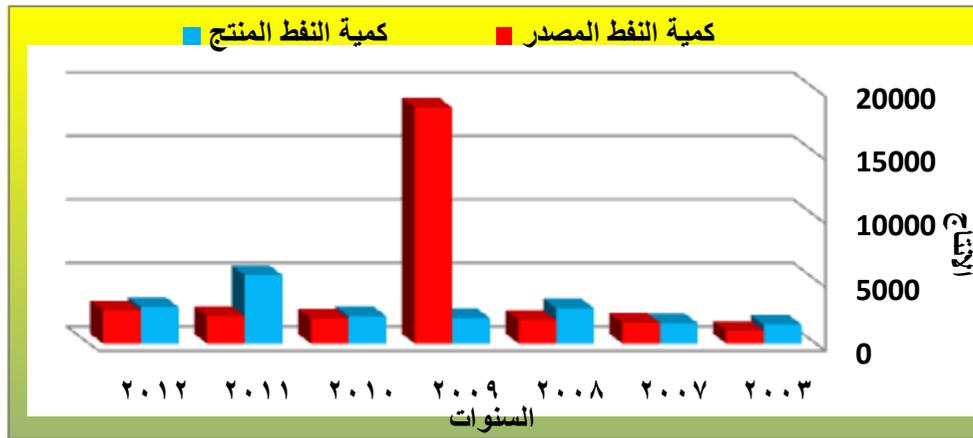
الدستور العراقي بشأن البحث والتنقيب والاستكشاف والإنتاج والتعاقدات مع الشركات الدولية ، مما حال دون تنفيذ ذلك من قبل الجهات المنفذة باي قرار سواء كان طويل اوقصير الاجل بشأن المورد النفطي العراقي. وعليه فالإنتاج النفطي بقي مستمراً على ما هو عليه معتمده على المعدات والمكانن المتعلقة باستخراج النفط دون ان يجر عليه أي تحسين، مما انعكس على واقع الإنتاج النفطي عموماً^{٣٣}. ولأهميته في تعزيز القوة النقدية للدولة فانه يساهم في تمويل الميزانية السنوية بنسبة ٩٠%^{٣٤}.

جدول (٢) إنتاج وتصدير النفط الخام للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣)

السنوات							المؤشرات (مليون برميل)
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٣	
٠.١٢	٠.١١	٠.١٠	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٧	٠.٠٣	كمية النفط المنتج
٨٧٠	٣٧٥	١٦٠	٠٠٠	٧٨٧	٦٠٠	٥٠٠	
٦٠٠	١٦٥	٩٨٠	٨٥٥٥	٨٥٥	٦٤٠	٠٠٠	كمية النفط المصدر

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٩/٢٠٠٨) رقم (١٨/١).

شكل (٢) إنتاج وتصدير النفط الخام للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣)



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٢).

يعد القطاع النفطي مصدر مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لآبناء اقتصاد قوي ينعشه التطورات القطاع النفطي التي تتبناها الدولة وفق الإستراتيجية التي تضعها ، كما اعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عوائد تصدير النفط الخام ، فضلا عن مايملكه من كميات كبيرة من الغاز الطبيعي يصل الى (١١٥) بربيلون قدم مكعب^{٣٥}، ويعد هذا المورد الطبيعي المحرك الأساسي للصناعات العالمية ومرتكز التطور التكنولوجي فيه كونه يدخل في الصناعات كمصدر طاقة وماده اولية لآلاف الصناعات. ولهذا تكمن أهمية القطاع النفطي الإستراتيجي في مساهمته الفعالة في بناء القاعدة التنموية في العراق فضلاً كونه أهم مصدر لإمدادات الطاقة والمواد الأولية للاستهلاك المحلي. وضمن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ المادة (١١٢) أولاً وثانياً، بان تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع

حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من خلال رسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز الطبيعي، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار^{٣٦}. وعليه فالنفط عامل رئيسي في توحيد العراق ومَن يعمل على تقسيمه يعمل على إضعاف العراق اقتصادياً.

معوقات إستراتيجية النفط العراقي

- غياب إستراتيجية الحكومة بشأن رسم الخطط المستقبلية للقطاع النفطي ضمن فترات زمنية منظمة لتنمية وتطوير وزيادة الإنتاج وتسويقه .
- التغيير السياسي في نظام الحكم بعد عام ٢٠٠٣م ، وهجرة الكفاءات والكوادر التي ساهمت في بناء القطاع النفطي ، وتفشي الفساد والفوضى كلها عوامل حدثت من تطور قطاع النفط .
- غياب استراتيجيات البحث والتنقيب على حقول نفط جديدة من اجل زيادة انتاج النفط العراقي كماده أولية تدخل في كثير من الصناعات الاقتصادية الوطنية لتدعم الناتج القومي.
- غياب الرقابة النزيه التي تخدم اقتصاد العراق وثروته المالية جعل من هذه الثروه مأوى للفاستين والسراق بتعاقدهم مع شركات تصب بالفائدة لأشخاص معينين والمشاريع الحكومة الوطنية دون الالتفاتة الى دعم المشاريع الصناعية المحلية الخاصة والأجنبية والمشاركة.
- عدم صيانة المكنائن والآليات الصناعة النفطية مما اثر بشكل سلبي على استهلاكها والضغط عليها فضلا عن تسرب كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الصاحب مما يتطلب الحاجة الى أنظمة متطورة وحديثة لصيانتها
- الإرهاب المتمثل "بداعش" ودوره ألتدميري للبنى التحتية للقطاع النفطي وسيطرته على حقول الشمال محافظة الموصل لتمويل نشاطهم ومهماتهم الكبيرة بصورة ذاتية .
- وعليه لابد من وضع إستراتيجية نفطية عراقية تحقق الأمن القومي للدولة إذ ان دعمها لقطاعات الدولة وكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأولهم الصناعة النفطية بعيدة عن تأثيرات السياسية، كما لابد من وضع رقابه نزيه لحد من الفساد، كما تشمل الإستراتيجية برامج مستقبلية وانيه في إعادة تدريب وتأهيل الكوادر العراقية العاملة وتطوير القطاع النفطي بما يتناسب والتطور التقني والتكنولوجي في العالم.

الاستنتاجات

- يمتلك العراق مواردً مهمة تعد القاعدة الأساسية من الموارد القومية التي تبنى عليها إستراتيجية الدولة .
- تعد المرتكزات البيئية للدولة عوامل التوحيد بين اجزاء العراق لانها لا تزال تمثل احد أهم المحاور الأساسية في الدراسة الجغرافية السياسية والاقتصادية، من ناحية وقدرته على اعطاء مركزاً دولياً عالياً إذ مأم استغلالها استغلالاً امثل.

- أن الإستراتيجية هي خطوة اولية في رسم طريق معالم الامن القومي العراقي وفي إطار ذلك أخذت الإستراتيجية بنظر الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية المحيطة وما يستجد منها من امور تتعلق بالدولة.
- ان أهمية موقع العراق جعله يحتل مكاناً لالتقاء العوالم الإسلامية الثلاث، العربي، والفارسي، والتركي، وأراضي العراق تمتد من الخليج العربي وحتى تركيا، أي أنه يشكل البوابة الشرقية للعالم العربي، كما يشكل قلب المنطقة العربية الآسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الإستراتيجية، وإطلالته على الخليج العربي وتحكمه في الهلال الخصيب.
- لم يتبوأ القطاع الزراعي مقام الصدارة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي خصوصاً في السنوات الاخيرة. فالمساحات الصالحة للزراعة في العراق لاتزال الى حد الآن دون استغلال كامل حيث ان المستغل منها لاتزيد مساحته على ١٢٧٤٨٨٤٧ دونم ويشكل ٢٥% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة في العراق.
- يعد النفط سلاحاً استراتيجياً خطيراً في الشعوب، فأرض العراق تقع على بحيرة من النفط، يتوقع البعض ان مستقبل الاحتياطي منه ينافس دول الخليج الأخرى. بعد التوجه البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تلق مسحاً جيولوجياً كاملاً ليصل الى مايقارب (٣٠٠-٣١٠) مليار برميل عام ٢٠٢٠ لوجود حقول جديدة لم يتم التنقيب والبحث عنها، تتراوح بين (١٥٠٠-١٧٠٠) بئر من المتوقع أن تصل الى ملايين (١٠٠) الف بئر.
- ان مشكلة العراق الاقتصادية تتلخص بالتقصير في استغلال الثروات الطبيعية المتاحة وليس بقصور الثروات.
- ان غياب إستراتيجية الامن القومي العراقي وفقاً لماتملكه من مرتكزات بينته الطبيعية كانت بسبب عدم الاستقرار السياسي وتعدد الكتل والقوى السياسية وعدم اتفاقها على برامج موحدة وبالتالي الى كثير من الأحيان تعطيل تطبيق برامج إستراتيجية لمرتكزات الدولة وبالتالي لم تستطع توفير الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها.

المقترحات

- ضرورة بناء إستراتيجية هادفة للأمن القومي العراقي والتي غابت عن الساحة الوطنية والشعبية طيلة المدة المحصورة بين(٢٠٠٣-٢٠١٢) وكي تحقق هدفها لابد من اعتماد سياسة معادلة القوى تتمثل بقدرة العراق من ناحية الإطماع العدوانية والتهديدات المستمرة. فمتى ما تنجح القدرة العراقية وتتفوق على الإطماع والتهديدات الناظرة لخيرات العراق ، يتمكن العراق من تحقيق هدفه في بناء الأمن القومي في إرجاء العراق وبناء إستراتيجية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا وامنيا.
- التنبؤ للتهديدات التي تستهدف الأمن القومي العراقي والتي تتمثل :
- تدخل دول الجوار العراقي في الشأن العراقي.

- الإطماع الاستعمارية الأمريكية الصهيونية والغربية المعروفة بأساليبها التعسفية إزاء خيارات العراق وشعبه .
- بناء إستراتيجية امن قومي عراقي قوية شاملة لكل مقومات القوة السياسية الداخلية والخارجية للتمكن من الحفاظ على مرتكزات العراق الطبيعية والاستفادة منها لتعزيزه قوة الدولة .
 - يجب التوجه الى الى الاستفادة من مشتقات النفط في القطاع العام والخاص وفي كافة المجالات أي استخدامه في الصناعات الإنتاجية من اجل بناء اقتصاد متكامل يحقق الفائدة المنشودة للمجتمع العراقي.
 - استكشاف والتنقيب على حقول النفط جديدة لتقوية وتعزيز القطاع الصناعي النفطي القطاعات الاقتصادية الأخرى .

المصادر

- ^١ Abu-Bakr M. bengue، الإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية، مجلة (revue franchise de gestation)، يناير/فبراير ٢٠٠١، العدد ١٣٢، ترجمة زهية موساوي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص٩٤.
- ^٢ C.kennedy « les idée's essential's des auteur les plus cites » edition maxima, Paris 2002.
- ^٣ R.A Thiétart, »la strategies d'entreprise «, 2ème Edition McGraw-Hill 1991.
- ^٤ صليحه كاريش، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، "حالة المؤسسة الجزائرية" رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، ٢٠٠٠، الجزائر، ص٢٦.
- ^٥ محمد الصوافي، البناء الحقوقي للنظام العربي، عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، العدد ٢٨، الرباط، ١٩٨٧، ص ١٤٦.
- ^٦ - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية الرابعة.
- ^٧ - حامد ربيع، حول عملية التأهيل الفكري لمنهاجية تقنين المبادئ، معهد البحوث والدراسات التاريخية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٢.
- ^٨ زهير سالم، مفهوم الأمن القومي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٧، ص٢١.
- ^٩ ياسين سويد، كيف يتحقق الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، العدد(٨٨) ١٩٩٢، ص ١١.
- ^{١٠} محمد عوض الهزايمة، الجديد في القضايا الدولية المعاصرة: عمان: المؤلف، ٢٠٠٠، ص٦٧.
- ^{١١} عبد الحين شعبان، المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢٣.
- ^{١٢} عبد السلام إبراهيم البغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، "رسالة ماجستير منشورة"، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٥.
- ^{١٣} محمد عبد الشفيق عيسى، نحو مساهمة في النظرية السياسية أسس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية، مجلة الساسة الدولية، العدد ١٥٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٨.
- ^{١٤} فاضل زكي محمد، الإستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الامن القومي، العدد ١، كلية القانون، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٩.
- ^{١٥} مهند العزاوي، إستراتيجية الامن القومي العراقي تحليل ورأي، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية، ج١، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣.
- ^{١٦} محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكوباني والطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٠، ص١٥٨.
- ^{١٧} مهند العذارى، إستراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
- ^{١٨} المصدر نفسه، ص ٤٠.
- ^{١٩} ممدوح شوقي، الامن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، مركز الأهرام للدراسات الدولية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٣.
- ^{٢٠} ياسين سويد، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، ص ٣٧٢-٣٨٠.
- ^{٢١} جيمس جبر جريف، الجغرافية والسيادة العالمية، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص١٥.
- ^{٢٢} عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق (إطارها الطبيعي، نشاطها الاقتصادي، جانبها البشري)، ط١، دار الجامعة للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٧.

- ^{٢٣} جمهورية العراق، وزارة التخطيط الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الإلكترونية، جدول ١/٢.
- ²⁴ Republic of Iraq, ministry of Irrigation, General Scheme of Water Resources and Land Development in Iraq Stage 11, Volume 1, Natural conditions, Book 7, Climate and Water Resources, Moscow-Baghdad, 1982, p., 18.
- ²⁵ Optic, p,12- 13.
- ^{٢٦} صباح محمود محمد، الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٦، ص٩.
- ^{٢٧} عبد الستار محمد علي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، مطبعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥، ١١٣.
- ^{٢٨} المصدر:- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٤، بغداد، ١٩٩٥م، ص٥.
- ^{٢٩} السيد ويليام روان هاميلتون عالم فيزيائيا ورياضياً ولد في أيرلندا عام ١٨٠٥ وتوفي فيها عام ١٨٦٥ ، درس ويليام الرياضيات في دبلن، وأصبح عام ١٨٢٧ قبل نهاية دراسته أستاذا في علم الفلك. كما أصبح "الفلكي الملكي" في إيرلندا.
- ^{٣٠} سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦م، ص١، ص٤٢.
- ^{٣١} صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٢م، ص ١٢.
- ^{٣٢} سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الإستراتيجية، دراسات في السياسة والاقتصاد، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٣٠-٣١.
- ^{٣٣} علي عبد الهادي جاسم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٩، سنة ٢٠١٢، ص٤٦.
- ^{٣٤} مضر سعد البطاط، الاثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري، العدد ١٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٥٦.
- ^{٣٥} علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية/ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤/العدد ٩، الانبار، ٢٠١٢، ص٤٦.
- ^{٣٦} جمهورية العراق، دستور ٢٠٠٥.